



العدد: ٢٠٧٥٢

التاريخ: ٢٤/٣/٢٠١٢

اقسام العقود

الى/ الوزارات كافة
الجهات غير مرتبطة بوزارة
المحافظات كافة

م/ صلاحيات المحافظات

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها...

نرفق لكم طيًّا قرار مجلس الوزراء رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٢.

للتفضل بالاطلاع والعمل بموجبه... مع التقدير

المرافق

نسخة من القرار المشار اليه اعلاه

د. مهدي محسن العلاق

وكيل الوزارة

٢٠١٢/٣/٢

نسخة منه الى

- الجهاز المركزي للإحصاء/ مع نسخة من القرار /للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية /مع نسخة من القرار /للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- المركز الوطني للتطوير الإداري/ مع نسخة من القرار /للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- دائرة التنمية الإقليمية والمحليّة/ مع نسخة من القرار /للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- دائرة تخطيط القطاعات / مع نسخة من القرار /للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- الدائرة القانونية/ مع نسخة من القرار /للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- قسم العقود / مع نسخة من القرار /لنفس الغرض اعلاه ... مع التقدير.
- قسم الاستشارات /للحفظ.



قرار

مجلس الوزراء

رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٢

قرر مجلس الوزراء بجلسته الإعتيادية السابعة المنعقدة بتاريخ

٢٠١٢/٢/١٣ الموافقة على ما يأتي :

أولاً : زيادة سقف الحد الأعلى لصلاحية لجان المشتريات إلى

مبلغ (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليون دينار بدلًا من

(٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسين مليون دينار ومن خلال ثلاثة عروض.

ثانياً : رفع صلاحية المحافظ في الإحالة على تفويض المشاريع

العامة إلى مبلغ (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليار دينار.

ثالثاً : قيام محافظة البصرة بعرض (المشاريع المحالة من قبلها

دون استحصل موافقة اللجان الوزارية القطاعية المختصة)

على اللجان الوزارية أنفًا لتدقيقها واستحصل موافقتها

الأصولية بشأنها.

رابعاً : قيام اللجان الوزارية القطاعية (لجنة الشؤون الاقتصادية

ولجنة شؤون الطاقة و لجنة الإعمار والخدمات

ولجنة التعليم والثقافة) بالنظر في المشاريع المحالة إليها

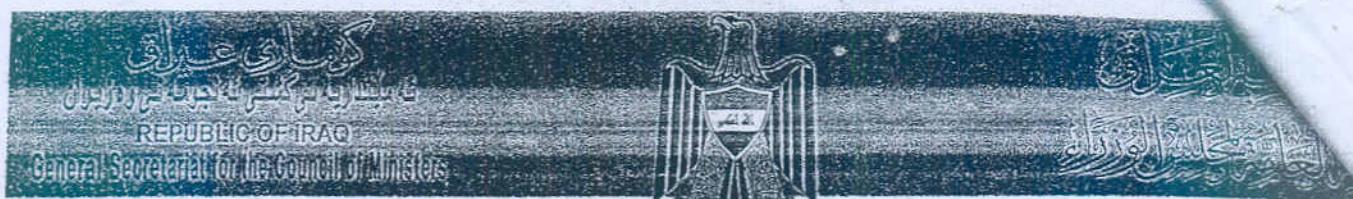
من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات

خلال مدة (١٤) يوماً من تاريخ استلامها الطلب ، وبمرور

المدة المذكورة تعد الموافقة حاصلة إذا لم تبادر اللجنة

المختصة خلاها بطلب معلومات إضافية عن المشروع أو أي

إجراءات تتخذ يُفضي إلى حسم الموضوع .



خامساً : تُرسل طلبات الموافقة على الإحالة إلى سكرتارية الاجنة الوزارية القطاعية المختصة مباشرة دون الحاجة إلى مرورها بحلقة إضافية ، على أن تعلم الاجنة الوزارية الجهات المعنية بقرارها وخاصة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض المتابعة والتنسيق .

علي محسن اسماعيل

الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة

2012/2/13